الثورة الجزائرية على محك الوضع الاجتماعي

"لسنا في وضع التأمين على سلامة نسائنا في الشوارع أو الأوتوبيسات"

تخوض السلطات الجزائرية، في الداخل، حرباً من نوع جديد. وخطر الهزيمة فيها لا يرحم.

الجزائر - "النهار العربي والدولي"

بعد ثمانية اشهر من وصوله الى سدة الرئاسة واجه الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد اول تحد شعبي - اجتماعي، بعد التحدي الحزبي - السياسي الذي رافق عملية تسلمه مقاليد الحكم، نتيجة تردي الوضع الاجتماعي في البلاد.

فسكان العاصمة صحوا نهار الثلثاء في الرابع من هذا الشهر والمدينة في شبه حالة حصار فرضه عليها افراد الشرطة بحثا عن "المخالفين" وبغية تطبيق الاجراءات المتعلقة بالصحة العامة وباستباب النظام في الشوارع.

وكان الرئيس بن جديد قد خصص في الثامن والعشرين من الشهر الماضي جلسة عمل طارئة، انعقدت في قصر زيروت يوسف واستمرت ٦ ساعات في حضور محمد صالح يحياوي، عضو المكتب السياسي ومنسق حزب جبهة التحرير الوطني، ومحمد عبد الغني، عضو المكتب السياسي، وخالد حسناوي، عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم الاتصال بالتنظيمات الحزبية، فضلا عن مدير الأمن الوطني، وقائد الدرك، ومحافظ ولاية الجزائر، وامين عام وزارة الداخلية، وقائد القطاع العسكري. وكانت جلسة العمل هذه مكرسة لدراسة الوضع الاجتماعي المتردي في المدن الكبرى، خصوصا مدينة الجزائر، ووضع الاجراءات العملية الكفيلة بالحد من ترديه.

فالسلطات الجزائرية اعتبرت ان حالة الفوضى العامة المستشرية في المدن والامراض الاجتماعية التي تعصف بالبلاد تهدد مكاسب الثورة وانجازاتها. لذلك وجدت انه لا بد من اتخاذ تدابير حاسمة لايقاف النزف في المجتمع الجزائري.

من هنا تحركها على صعيدين هما: الصعيد الاداري من خلال تكليف مجالس المحافظات ومجالس التنسيق البلدي التي اعطيت صلاحيات واسعة والامكانات القادرة على محاربة الامراض والآفات الاجتماعية، تكليفها القضاء على العناصر الطفيلية التي تعرقل مسيرة الثورة.

وعلى الصعيد السياسي من حيث عزم القيادة الحاكمة على تطبيق اصلاحات جذرية في المجال الاجتماعي ومحاكمة كل مواطن لا يحترم "قواعد الأدب الاجتماعي" وانزال العقوبات الصارمة به.

مشاكل مشاكل

مم تشكو الجزائر اليوم؟ او بالاحرى ما هي المشاكل الحادة التي تواجهها عملية البناء الثوري في البلاد؟

في عددها الصادر في التاسع والعشرين من الشهر الماضي اختصرت صحيفة "المجاهد" الرسمية الوضع على الوجه الآتي فقالت: "انه بعد سبع عشرة سنة على استقلال الجزائر لسنا في وضع يسمح لنا بتأمين تجميع القمامة بشكل سليم وتوزيع المياه على المنازل وسلامة نسائنا في الشوارع او في الاوتوبيسات وقدرة شرائية للعامل...".

وبالاضافة الى ذلك، ثمة مشكلتا تزايد السكان المتفاقم والنزوح القروي المستمر في اتجاه المدن والذي لم تفلح الثورة الزراعية في وقفه. فالعاصمة الجزائر كانت تعد عام ١٩٦٢ (فترة الاستقلال) زهاء ٦٠٠ الف نسمة، وعام ١٩٦٦ وصل هذا الرقم الى حدود ٩٠٠ الف نسمة. أما اليوم فان زهاء مليوني شخص يعيشون في المدينة - العاصمة.

الثورة الزراعية لم توقف نزوح القرويين الى المدن.

الرئيس الشاذلي بن جديد: قرارات حاسمة لمحاربة الامراض الاجتماعية (غاما).

والتضخم السكاني لم ينحصر في العاصمة وحدها بل شمل مدنا رئيسية اخرى مثل وهران وقسطنطينة وعنابا. والاحصاءات تشير الى ان ٤١٪ من الجزائريين يعيشون اليوم في المدن (٣١٪ عام ١٩٦٦). ومن المتوقع، حسب آخر التقديرات، ان تصل هذه النسبة الى نحو ٥٠٪ سنة ١٩٩٠.

وبهاتين المشكلتين ترتبط قضية اخرى تتعلق ببناء مساكن جديدة لسد حاجات الجزائريين الى السكن. وهذا ما يفسر ظاهرة كثافة المارة في شوارع العاصمة والمدن، فالبيوت المخصصة لايواء اربعة او خمسة اشخاص يتكدس فيها ثمانية او عشرة اشخاص... عدا الضيوف من الاقارب احيانا. الى هذا تضاف مشكلة المياه التي لا تصل الى المنازل الا لساعات معدودة في اليوم وعلى فترات متقطعة. فعدم صيانة قساطل المياه بشكل دائم يجعلها غير صالحة. كذلك تجيء مشكلة انتشار الاوساخ في الشوارع وخطر تفشي الامراض، خصوصا السارية منها، لتزيد من حدة الوضع الاجتماعي.

كل هذه المشاكل كانت بمثابة "ناقوس خطر" دفع السلطات الجزائرية الى اتباع سياسة الحزم في معالجتها النواحي الاجتماعية التي تشكو منها البلاد والتي قد تشوه المعاني السياسية للثورة الجزائرية، وليس هنا مجال للقول ان الثورة الحقيقية هي التي تتوصل الى "تثوير" الانسان اخلاقيا وفكريا واجتماعيا وليس فقط عقائديا او سياسيا. فهذا هو تحدي كل ثورة. وهذا ما تواجهه الجزائر اليوم اكثر من اي يوم مضى لأن امامها مشكلة المواطن الجزائري قبل الوطن الجزائري. وهذا في ذاته تحد في اهمية تحدي سياسة التمسك بالحياد الايجابي او بعدم الانحياز او حتى بتأييد حركات التحرر الوطني في العالم، ما كان منها اولا او ثانيا او ثالثا او الى اخره.

ذلك السؤال اللعين عن العودة

يأتي اليّ او أتعرف على شبان عرب جاؤوا طالبين العلم ولو في... كندا! يدرسون، يحصّلون ثم تأتي النتائج: بعضهم يلمع، البعض الآخر يبرز وما تبقى ينجح. القليل النادر منهم من يبوء بالفشل. الجميع، في فترة أو في أخرى من غربتهم، يطرحون السؤال الآتي: أنرجع الى الوطن أم نبقى في الغربة؟ الجميع، بلا استثناء تقريبا، يخافون العودة ويحسبون لها ألف حساب.

كل فئة منهم لها أسبابها الخاصة في الخوف. غير أن الجميع يخافون. اليساري يخاف حكام بلده اليمينيين. واليميني يخاف حكام بلده اليساريين. وغير المتحزب ولا السياسي يخاف على مستقبله من لعبة السياسيين. والشريف يخاف أن "يعبر على النفاق والتزلف. وأبي" النفس يخاف المذلّة. والعالم يخاف على علمه في بلاد لا تأبه بالعلم. والوحيد الذي لا يخاف هو الذي أتقن تماما مبادىء لعبة "كيف نحوّل الوطن الى مزرعة فنستفيد". الآخرون لا يتقنون الا ما جاؤوا لتعلمه في بلاد الغربة. وهذه البلاد، على الغالب، لا تعلّم أصول هذه اللعبة الجهنمية. أو على الاقل لا تفتح لها الدكاكين ولا تروّج بطيبة خاطر لمثل هذه البضائع.

وهذا الذي لا يخاف العودة هو، على الغالب، مبعوث من دولته أو حزبه. وهو اذا قرر العودة فلسبب غاية في البساطة: من أرسله للدراسة على أساس الولاء العائلي او القبلي او الحزبي وليس على أساس الكفاءة والنباهة لا بد من ان يجد وظيفة "يتعيش" منها أو حتى مقاما يطل به على عباد الله من فوق. ثم، من يدري، فالذي يلعب اللعبة الجهنمية فأن مستقبله أمامه - كما يقال - وكل طموحاته تصبح قابلة التحقق.

طبعا، ليس كل من يخاف يعدل نهائيا عن العودة. والا لفرغت بلاد العرب تماما من أدمغتها ومهاراتها. زدّ على ذلك أنه حتى لو قرر الواحد منهم البقاء في الغربة فأن دون ذلك فرط القتاد نظرا الى التنافس الحاد على فرص العمل في بلاد غالبية مواطنيها من حملة الشهادات العالية. ثم هناك، بعد كل ذلك أو بالاحرى قبل ذلك وقبل كل شيء، الوطن. والوطن - كما يقال ايضا - قتّال. والعيش والعمل في الوطن هو الطبيعي أما الاغتراب ففير طبيعي.

الغالبية اذن، ولو أنها ليست الغالبية العظمى، تنهي دروسها ثم تطرح على نفسها السؤال اللعين عن العودة ثم تخاف الجواب عن هذا السؤال ثم تجهد النفس كي تبقى في المغترب، وحين تفشل تتكل على الله وعلى عباده الصالحين وتعود الى الوطن. بهذه النفسية تعود الفئة النيّرة، المتعلمة، المثقفة الى البلاد. تعود وقلبها على كفّها وانظارها الى خارج الحدود. فتضيف بذلك الى خوفها المستمر سلوكية قلقة تمنعها من التخطيط لمستقبلها في شكل طبيعي، سليم مما يقودها الى العراك في سبيل البقاء وليس الى العراك في سبيل الحياة. والفرق بين الاثنين شاسع. الاول قصير المطموح، متوتر الانفاس، كل الوسائل لديه مشروعة. بينما على الثاني يقوم التخطيط الفردي والجماعي الواعي وبه وحده تتحقق المنجزات الكبيرة.

ثم أن هذا الخوف المستمر وهذه السلوكية القلقة يمنعان تماما النخبة المثقفة من لعب دورها كعامل تغيير في المجتمع. ذلك بأنها، حين تعود الى العمل في وطنها فبالشروط التي أتينا على ذكر بعض منها، تكون قد قبلت سلفا وبشكل لعله لا شعوري، الركوع. الركوع على مذبح المال السهل المنال ولو على حساب ماء الوجه. الركوع على مذبح السلطة القهرية ولو على حساب القيم والاخلاق. الركوع على مذبح الديماغوجية ولو على حساب الحقيقة.

الخوف، القلق والركوع تفتح الطريق واسعا أمام واحد من أمرين أحلاهما مر: أما اللامبالاة واجترار العيش اليومي او "الانقسامية" في السلوك ومعناها اظهار ما ليس في الباطن أو اظهار عكسه تماما.

ما العمل أمام هذا النزف المستمر لنسغ الحياة في الشجرة العربية؟ شيء واحد فقط: تطبيق شرعة حقوق الانسان والمواطن. أقول تطبيق وليس اعلان. ذلك بأن الاعلان سهل فهو لا يحتاج سوى الى ورق وحبر ومذياع. أما التطبيق فيحتاج، بادىء ذي بدء، الى القبول باسلوب الديموقراطية الشكلية وأحكام نظامها مع العلم سلفا بأن هذه الديموقراطية قد لا تكون أفضل ما يمكن تصوره من نظم سياسية، لكنها أكيدا الاقل سوءا. حين تقبل الحكومات أو "تجبر على تطبيق هذا الاسلوب في الحكم والادارة والسياسة فكل شرط آخر يصبح ثانويا وبشكل او بآخر رديفا ومشتقا عن هذا القبول.

هناك من لا يزال يدّعي بأن شعوب البلدان المتخلفة اقتصاديا ليست على درجة كافية من الوعي يسمح للنظام الديموقراطي فيها بالنجاح. وانه من الضروري تهيئة هذه الشعوب وتربيتها لمثل هذا النظام. العجيب في الامر أن هذا الذي يتكلم على هذه الصورة هو على الغالب طاغية نصّب نفسه استاذا لتعليم أصول الديموقراطية وقواعدها! والمؤلم حقا أن هذه التربية في سبيل ديموقراطية "مثلى" تعني غالبا بالنسبة اليه القتل، السجن، التهجير، القمع، الدوس على الكرامات وانتهاك الحرمات.

ولعل الذي ساعد كثيرا على قلب الحقائق وتمويه الفواجع في أغلب بلدان العالم الثالث هي فئة من "الانتلجنسيا" الغربية التي ساعدت ودعّمت مثل هذه "التخريجات" الخرقاء بحجة النضال ضد الاستعمار والامبريالية ومن دون أن تعي غالبا أن الشرط الاول والاساسي لهذا النضال هو أن يقوم على أكتاف رجال أحرار وليس على ظهور عبيد خانعين. ولقد تبين لهذه الفئة، لكن بعد خراب البصرة، مدى العسف والارهاب الذي تتعرض له اليوم أكثر هذه الشعوب من حكوماتها من دون أن يؤدي ذلك الى أفول نجم الامبريالية في هذه البلدان... بل على العكس!

طبعا، لم نكن في حاجة - لا اليوم ولا البارحة - الى من يعطينا دروسا في أفضل النظم السياسية لمجتمعاتنا. فهناك المئات من ابناء شعبنا الذين ناقوا الأمرّين، ولا يزالون، في سبيل الدفاع عن حقوق وكرامة الانسان. لكني اذ أشير الى تبدّل افكار بعض المثقفين الغربيين عن هذا الموضوع، فذلك كي أسترعي انتباه "التابعيين" عندنا الذين قد يهزّهم مقال في جريدة أجنبية أكثر مما تهزّهم المآسي والفواجع الحقيقية التي اصابت وتصيب ابناء جلدتهم.

انطوان أيوب
استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة لافال - كيبك - كندا